

هناك اتفاقات مماثلة وقعت بين دول المتوسط، ولا تستطيع تركيا ان تنازع فيها ايضا، مثل اتفاق ترسيم الحدود بين قبرص واسرائيل عام 2010، وترسيم الحدود بين قبرص ولبنان عام 2007، ثم مصر وقبرص، وجميعها يتوافق مع اتفاق الامم المتحدة لقانون البحار الذي اعتمده الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1982.

وترى اوساط مصرية ان الاعتراضات التركية لا تتعلق بتقسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص الذي تم عام 2003، بل باتفاق تقاسم مكامن الغاز المشتركة بين البلدين الموقع في عام 2013، وتحديد فيما تراه حقا لقبرص الشمالية في عائدات قبرص من التنقيب عن الغاز في كل المياه المحيطة بالجزيرة. وان تركيا تعترض على احتكار قبرص اليونانية كل عائدات الغاز لدولة قبرص (بشقيها اليوناني والتركي) في تقاسم تلك المناطق مع مصر، من دون ان يكون هناك وجود لحقوق قبرص التركية (الشمالية)، لافتة الى انه "في كل الاحوال، فان تركيا لا تعترض، بل تعترف باتفاق ترسيم الحدود المصرية - القبرصية الموقع في شباط 2003، وتطالب تركيا بحق شمال قبرص في حقل "افروديت"، الذي تم اكتشافه في المياه التي تنازلت عنها مصر لقبرص بمقتضى ذلك الاتفاق. ونطاق التحركات التركية الراهنة تقع داخل الحدود القبرصية، وفق اتفاق 2003، ولا تأثير له على الاطلاق في ما يتعلق باعمال التنقيب داخل الحدود المصرية".

وفيما لم يستبعد مراقبون تطور الخلاف الى مواجهة وصادم بين مصر وتركيا وقبرص بسبب التنقيب عن الغاز في المياه الاقليمية، مع اعلان تركيا بدء التنقيب عن الثروات الكامنة داخل مياهها الاقليمية، الذي اعتبره البعض مثابة اعلان حرب. هناك من يستبعد ان يتطور الخلاف الى درجة الاصطدام، على رغم ان الدول ارسست سفنها الحربية في مياه المتوسط. لكن هناك خشية من دخول اطراف



مصالح تركيا في الحصول على مصدر جديد للطاقة.

تركيا: لغة التهديد والوعيد العسكرية

في خطوة تصعيدية من جانب تركيا للخلافات حول التنقيب عن النفط والغاز في شرق البحر المتوسط، اعترضت قطع بحرية تركية سفينة حفر تابعة لشركة "ايني" الايطالية كانت في طريقها للتنقيب عن الغاز المكتشف اخيرا في المياه القبرصية، كما جددت التأكيد على عزمها القيام بكل الخطوات اللازمة من اجل الحفاظ على حقوق تركيا والقبرصية الاثراك، ومنع اتخاذ خطوات احادية في شرق البحر المتوسط. وقد اجبرت السفينة على قطع رحلتها الى جنوب جزيرة قبرص حيث الحقل الغازي، وينتظر طاقمها تعليمات من ادارة الشركة في روما. وبقيت حكومة قبرص على اتصال مستمر مع الحكومة الايطالية وشركة النفط الايطالية "ايني" في ما يتعلق بالتحركات التركية الجديدة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، التي وصفتها بـ"الاستفزازية"، وتعتقد ان روما سوف تتولى حل هذه المسألة. وقامت الحكومة القبرصية ايضا باطلاع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة على هذا التطور.

واعلنت تركيا عزمها على القيام بكل الخطوات اللازمة من اجل الحفاظ على حقوقها وحقوق الشطر الشمالي من الجزيرة القبرصية او ما تسمى "جمهورية شمال قبرص التركية". جزيرة قبرص المتوسطة مقسمة الى شطرين منذ عام 1974: الاول هو "جمهورية قبرص الشمالية" التي لا تعترف بها سوى انقرة، والثاني "جمهورية قبرص" المعترف بها عالميا والعضو في الاتحاد الاوروبي.

وهدد الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بالتدخل العسكري ضد اليونان وقبرص في بحر ايجة والبحر المتوسط ما لم تتوقف الاولى عن انتهاك المياه الاقليمية التركية، والثانية عن أنشطة البحث والتنقيب عن النفط والغاز في منطقة شرق البحر المتوسط، وسط دعوات من الاتحاد الاوروبي لانقرة بالتوقف عن القيام بانشطة تضر بعلاقات حسن الجوار. وقال اردوغان في البرلمان التركي، بلهجة تهديد، في كلمة امام اجتماع الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الحاكم: "نحذر من يتجاوزون حدودهم في بحر ايجة والبحر المتوسط، ويقومون بحسابات خاطئة مستغلين تركيزنا على التطورات عند حدودنا الجنوبية".

الدولي، وتحويل البلاد الى مركز اقليمي للطاقة.

هذه الصفقة ستحقق لمصر قيمة اقتصادية مضافة، وسيكون العائد عليها كبيرا (سيتيح لمصر الحصول على نحو مليار دولار سنويا في مقابل التسييل). كما ستساعدها على ربط الغاز القبرصي اليوناني بمحطات الاسالة لتصديره الى اوروبا. وستشمل الفائدة الاقتصادية المصريين والمستثمرين الاجانب، علما ان اسرائيل ستربح كثيرا من هذه الصفقة. تهدف مصر من وراء هذا الاتفاق الى جذب الغاز الخام المكتشف في كل من قبرص واسرائيل ولبنان ودول المنطقة الاخرى، ومعالجته في منشآت قبل اعادة تصديره او استغلاله في الصناعات المصرية.

كل هذه المعطيات اقلقت تركيا ورفعت من درجة التوتر في المنطقة، وسلطت الضوء على التوترات في شأن الثروات البحرية في شرق البحر المتوسط التي تقدر قيمتها بمئات المليارات من الدولارات. في هذا الاطار، تصاعد الصراع وتفاقم في الفترة الاخيرة مع ارسال تركيا سفينة ابحاث الى منطقة التنقيب المشتركة مع قبرص التركية واليونانية مدعومة بقوة بحرية، منعت اعمال حفر تعاقدت عليها قبرص مع شركة "ايني" الايطالية، محذرة الدول والشركات من التنقيب عن الغاز في المنطقة البحرية الواقعة قبالة سواحل قبرص، مؤكدة ان هذه المناطق تقع ضمن المنطقة السيادية لتركيا او للقبرصية الاثراك.

لكن التحركات التركية تتعارض مع الاعراف الدولية، ومجرد محاولة منها لاثبات نفسها امام قبرص، المعترف بها دوليا، وسعيها وراء مزاعم بانها رئيسة الشرق الاوسط الجديد. تركيا لن تستطيع التنقيب عن الغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر لاسباب قانونية عدة، منها ان الاتفاق بين مصر وقبرص اودع في الامم المتحدة، وروعت فيه المعايير الدولية واتفاق الامم المتحدة للبحار.

والذي تحول الى وجهة جديدة مهمة لصراع شركات الطاقة العالمية. علما انها وقعت اتفاقا مبدئيا مع قبرص لمد خط انابيب يمتد بين البلدين، وهذا الاتفاق له ميزة تنافسية في ضوء وجود تسهيلات التخزين والمنتجات البترولية والبتروكيميائية، وخيارات نقلها شرق وغرب الخليج والبحر المتوسط، ما يجذب استثمارات اخرى ولاعبين من دول مجاورة في كل مجالات الصناعة البترولية، وستزود قبرص مصر من انتاج حقل "افروديتي" الذي يحتوي على نحو 4,5 تريليون قدم مكعبة من الغاز. كما انها وقعت اتفاق استيراد الغاز من اسرائيل بهدف اعادة تشغيل محطتين لتسييل الغاز، وتسوية قضايا التحكيم

الحدود البحرية مع لبنان وسوريا والفلسطينيين، تسعى الى ان تصبح "امبراطورية غاز" مصدرة للغاز لكل دول العالم، والتحرر من تبعيتها نفطيا لدول اخرى، خصوصا وان النفط في غالبته في يد العرب، لذلك تحاول ايجاد مصادر بديلة. التنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط في اعماق المتوسط يأتي في هذا الاطار، لاسيما ان هناك ابحاثا كثيرة منها اميركية اظهرت وجود حقول ضخمة في اعماق المتوسط ما يساعد اسرائيل على الاكتفاء ذاتيا وتصدير الغاز الى دول اخرى. واخيرا، يدور نزاع بين لبنان واسرائيل عقب اعلان لبنان عن الاستثمار النفطي في المنطقة البحرية البلوك رقم 9، وتدعي اسرائيل ان لها حقا فيه لان جزءا منه يقع في منطقتها الاقتصادية الخالصة.

لبنان متمسك بحقوقه في البلوك 9 ويصر على الاستفادة من الاحتياطات المحتملة تحت البحر في منطقة الامتياز 9 محل النزاع.

تحظى منطقة الشرق الاوسط باهمية استراتيجية في حسابات الدول الكبرى

• مصر عززت موقعها بصفتها مركزا اقليميا للطاقة بعد اكتشافها الغاز في حقل ظهر الاكبر في المتوسط باحتياطات غاز ضخمة (30 تريليون قدم مربع)،



خرائط المسح الجيولوجي في شرق المتوسط تنبئ بمناورات واطماع.



◀ اخرين في الصراع، وفي مقدمها اسرائيل التي ستقف الى جانب مصر وقبرص، ما سيعقد الازمة وربما يؤدي ارجاء عمليات التنقيب والاستخراج حتى يتم التوافق وترسيم الحدود برضى الاطراف جميعهم، وليس بشكل ثنائي.

تقول قراءة قانونية في كنوز شرق المتوسط وصراعات الحدود البحرية، ان خرائط المسح الجيولوجي في شرق المتوسط تنبئ بخرائط علاقات دولية ترتسم فوقها تحالفات ومناورات واطماع. المفارقة في هذه الخرائط الجيولوجية الجديدة انها بمقدار ما صنعت الفرحة والتفاؤل لدى بعض شعوب المنطقة مثل مصر ولبنان، فانها لامست الاعصاب السياسية والاقتصادية لدول اخرى مثل

تركيا واسرائيل فبدت مأزومة متوترة. اكتشاف الثروات الجديدة يتزامن مع بروز خريطة من التنافس والصراع على منطقة شرق المتوسط، لانها مركز الثقل العالمي الجديد لانتاج وتصدير الغاز الاقل كلفة واضراراً بالبيئة. لعل هذه المتغيرات تقدم تفسيراً للتنافس المحموم بين القوى العالمية والاقليمية حول سوريا. فمن يضع اليوم قدماً في سوريا يسعى الى ان يحصل غداً على قسيمة اشترك في ثروة شرق المتوسط، حين تضع الحرب اوزارها وتنطلق الشركات العالمية الكبرى للتنقيب عن الغاز والنفط قبالة سوريا.

لا شك في ان النفط والغاز وموارد الطاقة هي من اهم عناصر الجذب

ومع توقيع الاتفاق النووي الايراني مع الدول الخمس الكبرى، اصبحت ايران لاعبا اقليمياً لا يمكن تجاهله بعد اعوام من العزلة والعقوبات. وعلى الرغم من الانكفاء الاميري عن المنطقة في ظل سياسة الرئيس الاميري السابق باراك اوباما وغياب القطبية الاحادية، فان البعد الاقتصادي والبحث عن مواقع جديدة في حركة الاقتصاد العالمي لا يزال هو المتحكم بمسار الكثير من مجريات الاحداث والوقائع. من هنا كان التدخل الروسي المباشر على خط الاحداث في سوريا، والتحالف الذي انشأته السعودية للامساك باليمن كحديقة خلفية لحدودها وممراتها المائية، وكذلك التحالفات التي ترسم تحت عنوان محاربة الارهاب والتطرف. كل هذه العناوين والتحالفات والحراك الدولي تجاه المنطقة وقضاياها يصب في خانة حماية المصالح الاقتصادية للدول، وفي سعيها الحثيث الى تأمين خطوط نقل النفط والغاز الى دولها، وفتح اسواق جديدة للسلع والمنتجات، وكذلك في الحفاظ على حصة من الموارد والمكتسبات مع اي تسوية محتملة، في حال التوصل الى صيغة حلول او تسويات للقضايا والملفات الشائكة.

اهتمام روسي بغاز الشرق الاوسط

بما ان حوض البحر المتوسط هو بين المناطق "الاغنى" في العالم بالغاز، ومن يملك سوريا يملك الشرق الاوسط وبوابة اسيا، ومفتاح بيت روسيا (وفق كاترين الثانية)، واول طريق التحرير (بحسب استراتيجيا الصين)، فهو يستطيع ان يتحكم بالنظام الاقتصادي العالمي. من هنا يمكن معرفة الاسباب الحقيقية لتمسك روسيا بوجودها في سوريا والذي قد يمتد الى اكثر من 100 سنة، بموجب اتفاقات وقعتها مع نظام الرئيس بشار الاسد، وهي مستعدة لخوض حرب عالمية من اجل استمرار نفوذها والحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة الحيوية.

وبما ان الهدف الاستراتيجي هو تصدير الغاز عبر الانابيب الى اوربا، برزت تركيا عقدة الحل في المعادلة، خصوصاً وانها تضغط لتكون جزءاً من الاتحاد الاوروبي، وورقة الطاقة في يدها وهي متحمسة جداً للامساك بالامن "الطاقوي" الاوروبي. وقد تسارعت الخطوات بتوقيع الاتفاقات بين موسكو وانقرة، وكذلك الخطوات التنفيذية، حيث تم انجاز نحو 170 كيلومتراً من انابيب خط "السييل التركي" جرى مدها تحت مياه البحر الاسود. ويتكون المشروع من خطين، يخصص احدهما لنقل الغاز الى تركيا لتلبية حاجاتها والثاني لنقل الغاز الروسي الى اوربا عبر الاراضي التركية. وسجلت موسكو انجازات ايجابية في الصراع الدولي والاقليمي على اسواق الغاز العالمي، لا على غاز المتوسط فقط، مستفيدة من نفوذها المتزايد في المنطقة العربية وتطورات مصالحها السياسية والاقتصادية مع تركيا، فضلاً عن تحالفها المهم والمتين جداً مع الصين.

ينطلق الاهتمام الروسي من ان القرن التاسع عشر كان "قرن الفحم"، وجاء بعده النفط في القرن العشرين، ونعيش حالياً في القرن الحادي والعشرين، حيث يشكل الغاز مادة الطاقة الرئيسية، سواء لجهة البديل الطاقوي نتيجة تراجع احتياط النفط عالمياً، او لجهة اهمية الطاقة النظيفة. لذلك فان السيطرة على مناطق احتياط الغاز في العالم، يعد بالنسبة الى القوى القديمة والحديثة، اساس الصراع الدولي في ابعاده الاقليمية.

معك عالسمع
1717

دايماً بخدمتك!



المديرية العامة للأمن العام